الأمم المتحدة
S/2014/518
مجلس الأمن
Distr.: General
23 July 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٦ (٢٠١٤) الذي طلب فيه المجلس إلي أن أواصل إبلاغه عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة=الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإطلاعه على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (الوثيقة S/2011/384، المرفق)، الموقع في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ذلك الصدد، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن عمليات القوة الأمنية المؤقتة منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/336). وبالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية للقوة الأمنية المؤقتة التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – اتسمت الحالة الأمنية في أبيي خلال الفترة قيد الاستعراض بالهدوء النسبي، على الرغم من أن الظروف الأساسية لا تزال متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. وتظل الأسلحة الصغيرة منتشرة في أوساط السكان المدنيين. ويظل نحو ١٢٠ إلى ١٥٠ من أفراد قوة شرطة النفط السودانية منتشرين في مجمع دِفرة النفطي، في انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن. ولاحظت القوة الأمنية المؤقتة دخول أعداد صغيرة من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى منطقة جنوب أبيي وخروجهم منها، في انتهاك أيضا للاتفاقات القائمة بين حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان.

240714 230714 14-57936 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتجزت شرطة النفط السودانية، خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، شاحنتين في دِفرة تعودان إلى مقاول تابع للبعثة وتنقلان معدات لحفر آبار المياه. واحتجت الشرطة بعدم حمل السائقين لتصاريح سفر سليمة. وشكل الحادث انتهاكا لاتفاق مركز القوات الموقع مع حكومة السودان والذي ينص على حرية التنقل بدون قيود للمقاولين المتعاقدين مع البعثة دون الحاجة إلى الحصول على تصاريح. واحتجت القوة الأمنية المؤقتة بشأن الأمر لدى سلطات حكومة السودان. وفي ١٢ أيار/مايو، شاهدت دوريات القوة الأمنية المؤقتة ما يقرب من ٢٠ من جنود الجيش الشعبي المسلحين، يرتدي عدد منهم الزي العسكري، في متجر على جانب الطريق بالقرب من قرية أتوني، بجنوب أبيي. وبناء على إلحاح قوات القوة الأمنية المؤقتة، غادر الجنود المنطقة وعبروا إلى داخل جنوب السودان. وفي ٣ تموز/يوليه، لاحظت دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة وجود جنديين غير مسلحين من جنود الجيش الشعبي في المنطقة. وعند مشاهدة الجنديين لدورية القوة الأمنية، قاما بالتراجع جنوبا.

٤ - وتسبب عدد من حوادث سرقة الماشية في زعزعة الأمن في صفوف السكان المدنيين. ففي ٢٥ أيار/مايو، أبلغ أفراد من قبيلة دينكا نقوك قوة الأمم المتحدة الأمنية بأن نحو ١٠ إلى ١٥ من الأفراد المسلحين، يزعم بأنهم من شباب قبيلة المسيرية، قاموا بسرقة ١٥٨ رأسا من الماعز والضأن من قرية دونقوب، في وسط أبيي. واستعادت قوات القوة الأمنية المؤقتة معظم تلك المواشي، إلى جانب كمية من الذخيرة المتروكة وثلاث خزانات ذخيرة للبنادق على بعد ١٠ كيلومترات تقريبا إلى الشمال من بلدة قولي، في شمال أبيي. ولم يتم العثور على الجناة. وفي ٤ حزيران/يونيه، أفاد أفراد من قبيلة دينكا نقوك بقيام أشخاص مجهولي الهوية بسرقة نحو ٣٠٠ رأس من الأبقار في قرية روماميير، على بعد ٢٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من بلدة أقوك. وعثرت دوريات القوة الأمنية على الأبقار في منطقة قريبة، وأعادتها إلى مالكها.

٥ - وفي ليلة ١٧ تموز/يوليه، قام مهاجمون مسلحون مجهولو الهوية بقتل خمسة مدنيين رميا بالرصاص، وجرح ستة مدنيين آخرين، ونهب قرابة ٨٠٠ رأس من الأبقار في ونروك (على بعد ٤ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من بلدة أبيي). وتعرضت دورية تابعة للقوة الأمنية أوفدت استجابة للحادث إلى إطلاق نار من المهاجمين بالقرب من نيانكور (على بعد ٣ كيلومترات إلى الغرب من بلدة أبيي). وردت الدورية على إطلاق النار بالمثل، ولم تقع إصابات. ووفرت القوة الأمنية العلاج الطبي للمدنيين الجرحى وقامت بإجلائهم إلى

مستوصف أبيي. وتم استرجاع الماشية المسروقة وإعادتها إلى أصحابها. وقامت البعثة بالبحث عن الجناة إلا أنها لم تعثر عليهم.

٦ - ووقعت حادثتان خلال الفترة المشمولة بالتقرير قام خلالهما معتدون مسلحون بمهاجمة شباب. ففي ١٨ أيار/مايو، قام رجلان مسلحان مجهولا الهوية بقتل شابين من قبيلة دينكا نقوك، بالقرب من قرية لو على بعد ٢١ كيلومترا إلى الشرق من أبيي، في ما يعتقد بأنه خلاف بشأن محاولة لسرقة الماشية. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قام مهاجمون مجهولون، ثلاثة منهم مسلحون بالبنادق من طراز AK- 47، بقتل أربعة شبان من قبيلة دينكا نقوك وسرقة ٥٢ رأسا من الأبقار على أطراف بلدة أبيي. ولم تتمكن الدوريات الجوية والأرضية التابعة للقوة الأمنية المؤقتة من تحديد أماكن وجود الجناة أو الماشية، حيث تسبب سوء حالة الطرق في عرقلة جهود البحث في بعض المناطق. وأشركت البعثة الزعماء التقليديين لقبيلة دينكا نقوك في مساعيها وكثفت الدوريات في بلدة أبيي والمناطق المحيطة بها للحيلولة دون تصاعد التوتر. وفي ١٨ حزيران/يونيه، قام أفراد من قبيلة دينكا نقوك بالتظاهر سلميا أمام مقر القوة الأمنية احتجاجا على الحادث. وأكد رئيس البعثة/قائد القوة في القوة الأمنية المؤقتة من جديد، في كلمته التي ألقاها على المتظاهرين، استمرار التزام البعثة بحماية المدنيين.

٧ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، شاهدت دورية تابعة للقوة الأمنية ١٤ رجلا مسلحا من قبيلة المسيرية في منطقة أبيي، بالقرب من قرية لوكي، على مسافة ٢٤ كيلومترا إلى الشمال من أبيي. وفر الرجال المسلحون شمالا عند مشاهدتهم لأفراد حفظ السلام. ولم تتمكن الدوريات التي أوفدت لاحقا من العثور عليهم. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، في فاروق بشمال أبيي، قامت قوات القوة الأمنية بنزع سلاح أحد الرعاة من قبيلة المسيرية الذي كان يحمل بندقية من طراز AK- 47 وذخيرة.

٨ - ونظرا إلى الفراغ الذي يشهده مجال الإدارة وسيادة القانون في منطقة أبيي، واصلت القوة الأمنية تنفيذ استراتيجيتها لمنع النزاعات والتخفيف من آثارها التي تتألف من الرصد وتقييمات الإنذار المبكر، وتنظيم الدوريات النهارية والليلية، والحفاظ على مساحة لفض الاشتباك بين المجتمعات المحلية، وعقد اجتماعات منتظمة للجنة الأمنية المشتركة مع الزعماء التقليديين لقبائل دينكا نقوك والمسيرية. ومع قدوم الأمطار الموسمية، بدأت البعثة في تنفيذ خطتها للانتشار في موسم الأمطار، وذلك للتمكن من توفير الأمن وحماية المدنيين على الرغم من نقص القدرة على الحركة.

٩ - وواصل أفراد شرطة البعثة تقديم المشورة والدعم إلى رئيس البعثة والعنصر العسكري بشأن القضايا المتعلقة بالقانون والنظام وحماية المدنيين. ووفرت شرطة البعثة التدريب في مجال

مكافحة الشغب وحفظ النظام العام إلى ٣٧ من أفراد قوة الرد السريع للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الشرطة تعزيز المبادرات الأمنية المحلية عن طريق دعم الآليات الطوعية غير المسلحة لمراقبة الأحياء وتنظيم الدوريات في المجتمعات المحلية.

١٠ - وتواصلت هجرة الرحل صوب الشمال دون وقوع أحداث كبرى. وحتى ١ تموز/يوليه، خرج نحو ٠٠٠ ٧٥ شخص من المهاجرين من قبيلة المسيرية من منطقة أبيي في اتجاه الشمال، في حين ظل ٠٠٠ ٢٥ شخص آخر إلى الجنوب قليلا من الحدود الشمالية للمنطقة. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، فإن ٣٠ من رعاة المزاغنة، وهي إحدى العشائر الفرعية لقبيلة المسيرية، عادوا جنوبا إلى منطقة تقرب من قرية قولي، بعد أن خرجوا من المنطقة في السابق، وذلك بسبب تأخر هطول الأمطار الموسمية في الشمال.

١١ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أعمال المسح المتعلقة بالألغام وإزالتها وعمليات التخلص من الذخائر المتفجرة في منطقة أبيي بأسرها، وذلك لتحسين سلامة موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أعمال مسح غير تقنية في خمس مناطق في بلدة أبيي وفي خمس قرى داخل منطقة أبيي، حيث قامت بإزالة وتدمير سبع قطع متفجرة من مخلفات الحرب بطريقة آمنة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات تطهير من الألغام في جميع مواقع القوة الأمنية المؤقتة لتحديد وإزالة متفجرات محتملة من مخلفات الحرب. واستجابت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام لمهمتين طارئتين أدتا إلى تطهير ١٤٣ مترا مربعا من الأرض وإزالة قطعة متفجرة من مخلفات الحرب.

ثالثا - التطورات السياسية

١٢ - بناء على توصيات الاستعراض الاستراتيجي الذي اكتمل مؤخرا لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (انظر الوثيقة S/2014/336)، والتي رحب بها مجلس الأمن في قراره ٢١٥٦ (٢٠١٤)، بدأ وفد مشترك يتألف من رئيس البعثة/قائدة القوة في القوة الأمنية المؤقتة وممثلين عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ سلسلة مشتركة من المشاورات مع حكومتي السودان وجنوب السودان في الخرطوم وجوبا، على التوالي، في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه، من أجل تشجيع الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز وتوطيد السلام والأمن في منطقة أبيي. وعلى وجه الخصوص، التمس الوفد آراء الطرفين بشأن تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وبروتوكول أبيي الوارد ضمن اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك تنفيذهما من خلال الانسحاب الكامل لقوات أمن

الطرفين، واستئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وتنفيذ القرارات السابقة للجنة، وتنظيم مؤتمر سلام مشترك بين الزعماء التقليديين لقبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. وقررت حكومة إثيوبيا أن تنضم إلى هذه الجهود المبذولة مع الطرفين، حيث سيستمر ذلك إلى حين انتهاء الولاية الحالية للقوة الأمنية المؤقتة.

رابعا – حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٣ – في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أبلغت حكومة جمهورية جنوب السودان القوة الأمنية المؤقتة كتابة باعتزامها المشاركة في الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وجاء ذلك في أعقاب انسحاب المراقبين التابعين لها قبل ستة أشهر ريثما تتم تسوية الخلاف القائم بين السودان وجنوب السودان على موقع الخط المركزي للمنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قام مسؤولون رفيعو المستوى من جنوب السودان بإبلاغ القوة الأمنية المؤقتة بأن اعتراضهم لا يتصل بإحداثيات الخط المركزي، ولكن باستخدام تلك الإحداثيات لترسيم الممرات الحدودية المتفق عليها في المناطق الحدودية المتنازع عليها، حيث أن ذلك من شأنه أن يشكل فيما بعد ترسيما للحدود بحكم الواقع. وفي ١٦ حزيران/يونيه، استأنفت الآلية عملياتها من خلال تنظيم الدوريات الجوية في المنطقة الآمنة انطلاقا من قاعدتها في كادُقلي بجنوب كردفان. ولم يبلغ عن أي وجود أو نشاط عسكري في المنطقة الآمنة.

١٤ – وتنص خطة الآلية لتطوير القدرة التشغيلية الأولية على إنشاء مواقع الأفرقة في المواقع الأربعة التالية: قوك مشار وملكال في جنوب السودان، وكادُقلي والبُرام في السودان. وأكملت البعثة بناء أماكن الإقامة لفصيلة حماية القوة في قوك مشار، وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، قامت بنقل قوات من كادُقلي. واستمر العمل على توسيع ذلك المعسكر ليصبح قادرا على استيعاب سرية حماية القوة بأكملها والمزيد من مراقبي الأمم المتحدة. كما استمر العمل في توسيع موقع كادُقلي للتمكن من استيعاب سرية لحماية القوة على أساس المرور العابر. وتجري الأعمال التحضيرية اللازمة لإنشاء الموقعين الآخرين للآلية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، شُرع في التحضير للبدء في تنظيم الدوريات البرية للآلية المشتركة، الأمر الذي يتطلب نشر المزيد من عناصر حماية القوة وقيام أفرقة إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة بتطهير مسارات الدوريات.

١٥ – وحتى ١ تموز/يوليه، كان للقوة الأمنية المؤقتة والقوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ٢٥، و ٣٤، و ٣٠ مراقبا، على التوالي، في مقر الآلية المشتركة في

كادُقلي. ونُشر ثلاثة من مراقبي القوة الأمنية المؤقتة ومراقبان تابعان للجيش الشعبي في موقع قوك مشار. ومن بين قوات حماية القوة التي نُشرت في الآلية المشتركة والبالغ عددها ١١٧ فردا، يوجد ٧٩ فردا في كادُقلي، و ٣٨ فردا في قوك مشار.

١٦ - ووصل إلى البعثة كل العنصر التكميلي البالغ ٦٠ فردا من الأفراد التابعين للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والمخصصين لإزالة الألغام، فضلا عن المعدات التقنية المطلوبة، بما في ذلك ٢١ مركبة محمية من الألغام الأرضية. وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح ٣٥٧ كيلومترا وطهرت ١٢٩ كيلومترا من طرق البعثة ذات الأولوية، بما يشمل كامل الطريق بين قوك مشار ومقر القوة الأمنية في أبيي، مما مكن من التحرك الآمن على طول ذلك المحور.

خامسا - الحالة الإنسانية

١٧ - تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء من المنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الإنسانية في منطقة أبيي، بما يشمل قطاعات التعليم، والأغذية، والصحة، والنظافة الصحية، والمواد غير الغذائية، والتغذية، والمرافق الصحية، والمياه. وقدمت المساعدة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٨١ من المستفيدين من قبيلة دينكا نقوك. علاوة على ذلك، نفذت الجهات الفاعلة الإنسانية أنشطة رصد مستمر للحماية، خاصة بالنسبة للسكان النازحين والعائدين، من أجل وصول المساعدة الإنسانية إلى الأسر المعيشية الضعيفة. ورغم العقبات القائمة، فإن الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في بلدة أبيي قدمت المساعدة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ شخص من أفراد قبيلة المسيرية المقيمين والرحل، بما يشمل خدمات الصحة، والمياه، والمرافق الصحية.

١٨ - إضافة إلى ذلك، فإن الوكالات الإنسانية قامت بالتوزيع المسبق للإمدادات للتمكن من تقديم استجابات فعالة لحالات الطوارئ في ذروة موسم الأمطار. وفي أوائل تموز/يوليه، أجرى برنامج الأغذية العالمي تقييما للأمن الغذائي واللوجستيات في الجزء الشمالي من منطقة أبيي بهدف دعم الفئات السكانية الضعيفة عن طريق توزيع الأغذية عند الاقتضاء. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ مشاريع إعادة التعمير والبناء. وشمل ذلك إصلاح ٩ مضخات يدوية وحوضين مائيين، فضلا عن تحسين ١٠ أحواض مائية صغيرة. وأنجزت المنظمة كذلك أنشطة لإعادة التعمير والبناء في أربعة فصول دراسية جديدة في قرية مكينيس (على بعد ١١ كيلومترا إلى الشمال من دفرة، بشمال أبيي)، وأربعة فصول دراسية في

روماميير (على بعد ٢٥ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من أقوك، بجنوب أبيي). وساعدت منظمة الصحة العالمية في إنشاء مستوصف صحي في دفرة.

١٩ - وظلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تواجه التحديات، ولا سيما التأخر في تجهيز تصاريح السفر من الخرطوم إلى أبيي. كذلك أدى انعدام الأمن إلى إعاقة الوصول إلى أجزاء من المنطقة، حيث تعتمد الجهات الفاعلة الإنسانية على القوة الأمنية المؤقتة في الحماية في شمال أبيي. إضافة إلى ذلك، فإن الأمطار الموسمية جعلت بعض الطرق غير سالكة. كما تسبب غياب الموظفين الوطنيين السودانيين في الحد من البرمجة في المناطق الشمالية. وأخيرا، منعت سلطات قبيلة دينكا نقوك المنظمات الدولية غير الحكومية القائمة في أقوك من الوصول إلى شمال أبيي.

٢٠ - ونتيجة للأزمة المستمرة في جنوب السودان، استمر النازحون في الدخول إلى منطقة أبيي. وحتى ١ تموز/يوليه، كان هناك قرابة ٥٠٠ ٦ نازح من جنوب السودان في منطقة أبيي.

سادساً - عمليات نشر الأفراد ودعم البعثة

٢١ - حتى ١ تموز/يوليه، بلغ العنصر العسكري للقوة الأمنية المؤقتة ٠٨٨ ٤ فردا من مجموع قوام قواتها المأذون به البالغ ٣٢٦ ٥ فردا. وفي إطار خطة النقل في موسم الأمطار، نُقلت قوات القوة الأمنية من قواعد العمليات المؤقتة في نونق ودنقوب إلى دوكورا وبلدة أبيي (بوسط منطقة أبيي)، على التوالي، في حين أن القوات الموجودة في قاعدة العمليات بمريال أجاك نُقلت إلى البنطون (بجنوب أبيي).

٢٢ - وحتى ١ تموز/يوليه، بلغ قوام عنصر شرطة البعثة ٢٢ فردا من أصل القوام المأذون به البالغ ٥٠ من أفراد الشرطة. ويتوقع أن ينضم الأفراد المتبقون إلى البعثة متى ما أُنشئت دائرة شرطة أبيي التي كلف عنصر الشرطة الأمم المتحدة بتقديم التدريب والمشورة لها.

٢٣ - واستمر تطوير الهياكل الأساسية للبعثة. وعلى وجه الخصوص، أنجز العمل في قاعدة العمليات المؤقتة في تاج اللي (بجنوب أبيي) فيما يتعلق بنقل ١٥٠ من الجنود من الخيام إلى الهياكل الجاهزة ذات الجدران الصلبة، وتوفير إمداد مستمر بالكهرباء لهم، وتحسين فرص الحصول على المياه. علاوة على ذلك، حسنت البعثة ١١ كيلومترا من الطريق الواصل بين توداج ودفرة (بشمال أبيي) وعجلت بأعمال حفر الآبار في المواقع الميدانية في جنوب أبيي

عن طريق توفير حفارة إضافية. وأكملت البعثة أعمال التنظيف والردم في الموقع لتشييد مهبط للطائرات في أتوني، بجنوب أبيي.

سابعا – الجوانب المالية

٢٤ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٥٨ باء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مبلغ ٣١٨,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة الأمنية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٥ – وحتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة ما قدره ٣٨,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ١ ٠٦٠,٨ مليون دولار.

٢٦ – وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات للحكومة المساهمة عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد ربع السنوي.

ثامنا – ملاحظات

٢٧ – على الرغم من عدم وقوع صدامات في منطقة أبيي، لا زلت أشعر بالقلق الشديد إزاء احتمال تصاعد التوتر بشكل خطير بين قبائل دينكا نقوك والمسيرية مما قد يؤدي إلى اندلاع الأعمال العدائية أثناء موسم الهجرة المقبل. ورحب مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٦ (٢٠١٤)، بتوصيات الاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (انظر الوثيقة S/2014/336)، التي تهدف إلى المساهمة في توطيد السلام والأمن في أبيي بالتصدي للتحديات المتصلة بالتجريد من السلاح التام والكامل، وسيادة القانون والنظام، والإدارة العامة، والعلاقات بين المجتمعات المحلية. ودعا مجلس الأمن الحكومتين إلى العمل مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق ذلك الهدف، وقرر أن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٢٨ – ومن هذا المنطلق عملت مفوضية الاتحاد الأفريقي والقوة الأمنية المؤقتة والأمانة العامة للأمم المتحدة مع حكومة السودان وحكومة جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل الحصول على دعمهما للتوصيات. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة إثيوبيا على الموافقة على الانضمام إلى هذا الجهد. وشدد الوفد للطرفين بأن الترتيب الحالي

الذي تقوم بموجبه القوة الأمنية المؤقتة بتوفير الأمن في غياب آليات الإدارة العامة والقانون والنظام لا يمكن استمراره في نهاية المطاف، وأنه لا بد لهما من إبداء المزيد من الالتزام للتصدي على نحو مشترك لتلك الاحتياجات. وثمة حاجة ملحة لاتخاذ قرارات عملية للتصدي للتحديات الأمنية والسياسية والإدارية والمشتركة بين القبائل في أبيي، الحالي والمقبل منها على السواء.

٢٩ - ويتسم استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي وتنفيذ قراراتها السابقة بأهمية خاصة، كما هو الحال بالنسبة للتعاون النشط من أجل التصدي للوجود غير المشروع لشرطة النفط في دفرة، وكذلك اتخاذ خطوات محددة للتوصل إلى طي ملف اغتيال سلطان قبيلة دينكا نقوك، وتعزيز الحد من تداول الأسلحة الصغيرة ونهب الماشية، وتمهيد الطريق أمام العودة السلمية والآمنة للنازحين شمال بلدة أبيي، وقيام الهجرة عبر أبيي بسلام في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأدعو كلا من السودان وجنوب السودان إلى تيسير عقد مؤتمر سلام مشترك بين المجتمعات المحلية في وقت مبكر يجمع بين القادة التقليديين لقبائل دينكا نقوك والمسيرية بدون شروط مسبقة، الأمر الذي تقف القوة الأمنية المؤقتة على أهبة الاستعداد لدعمه. وإنني أتطلع قدما إلى الإبلاغ عن نتائج هذا العمل المشترك في التقرير المقبل عن نهاية ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤,

٣٠ - وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها كل من السودان وجنوب السودان، فإنهما لا يزالان يحتفظان بقوات أمنية في منطقة أبيي ويسمحان بدخول العناصر المسلحة إليها. ويقوض ذلك الحالة الأمنية الهشة بالفعل في الإقليم، ويشكل خرقا للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والعديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢). ومن الضروري أن تتخذ الحكومتان، على جناح السرعة، التدابير الرامية إلى إعادة نشر جميع قواتهما خارج منطقة أبيي ومنع دخول العناصر المسلحة الأخرى إليها.

٣١ - وكذلك تؤدي حالة عدم الاستقرار في المناطق المحيطة بمنطقة أبيي إلى نشأة التوتر وعدم الاستقرار داخل المنطقة ذاتها. وقد زاد من تفاقم الوضع استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة بين المجتمعات المحلية داخل أبيي. وهذه الحالة لا تساعد على إحلال السلام والأمن المستدامين. ويجب على المجتمعات المحلية في أبيي وقياداتها اتخاذ خطوات عاجلة من أجل ضمان جعل أبيي ”خالية من الأسلحة“، تمشيا مع القرار الذي اتخذته لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٢ - وفي وجود الأزمة في جنوب السودان التي تهدد الاستقرار في أبيي، والتدفق المتزايد للنازحين من جنوب السودان إلى المنطقة، فهناك حاجة غير مسبوقة إلى وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وإلى وجود آليات فعالة للإدارة وسيادة القانون. ومن الأهمية بمكان أن يعمل الطرفان من أجل عودة لجنة الرقابة المشتركة في أبيي إلى الاجتماع فورا لاستئناف وظيفتها البالغة الأهمية التي صدر بها تكليف والمتمثلة في توفير الرقابة السياسية والإدارية والأمنية على المنطقة، بالنيابة عن رئيسي السودان وجنوب السودان.

٣٣ - واستئناف عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في أعقاب عودة حكومة جمهورية جنوب السودان لمشاركتها بها أمر طيب للغاية. وتمثل مشاركة السودان وجنوب السودان في تلك الآلية مؤشرا إيجابيا على استعدادهما للعمل معا نحو خفض حدة التوتر على طول الحدود المشتركة. وإني أحث الطرفين على الاستفادة من هذا التعاون من أجل كفالة تهيئة الظروف التي تدعم الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية. وفي ضوء إعادة تنشيط الآلية، فقد تم الشروع في نشر أعداد إضافية من القوات المأذون بها للقوة الأمنية المؤقتة للتمكن من توفير حماية القوة.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري لقائد القوة السابق، اللواء يوهانيس تسفاماريام، الذي قاد القوة الأمنية المؤقتة لأبيي بامتياز، والذي قمت مؤخرا بتعيينه قائدا لقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما أعرب عن امتناني لجميع النساء والرجال العاملين في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على جهودهم الدؤوبة التي يبذلونها لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي في ظروف مضنية وعسيرة في كثير من الأحيان.